

**محضر اجتماع الجمعية العامة غير العادية  
للشركة القابضة المصرية الكويتية ش.م.م  
والمنعقدة يوم الخميس الموافق 2023/3/30  
في تمام الساعة الثانية بعد الظهر  
باستخدام وسائل الاتصال الحديثة المسموعة والمرئية**

إنه في يوم الخميس الموافق 30 مارس 2023 وفي تمام الساعة الثانية ظهراً، انعقدت الجمعية العامة غير العادية للشركة القابضة المصرية الكويتية، وذلك عن طريق وسائل الاتصال الحديثة، وذلك وفقاً للإخطار الأول لدعوة الجمعية العامة غير العادية المنشور بجريدة الأخبار والمال بتاريخ 2023/3/8، كإخطار أول، وبجريدة الأخبار والمال بتاريخ 2023/3/15 كإخطار ثان، وذلك بناء على قرار السيد المستشار / الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة رقم (160) الصادر بتاريخ 18 مارس 2020، والذي نص في مادته الأولى على الاعتداد باجتماعات مجلس الإدارة والجمعيات العمومية العادية وغير العادية للشركات الخاضعة لأحكام القانون رقم 159 لسنة 1981 والقانون رقم 72 لسنة 2017 والمنعقدة بواسطة تقنيات الاتصال الحديثة مرئية أو صوتية ويعتبر حضوراً فعلياً، وتسري عليها أحكامه.

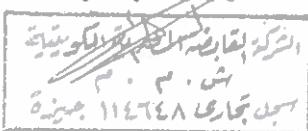
وفي ضوء ما تقدم قامت الشركة بالإعلان عن عقد الجمعية العامة غير العاديّة باستخدام وسائل الاتصال الحديثة المسموعة والمرئية عبر الرابط المخصص لذلك (https://ekholding.zoom.us/j/990\_0132\_1783) حيث الأحداث لا تعتبر ضرورة قيام المساهمين الراغبين في الانضمام إلى الاجتماع بإيداع شيك الدفع الشخصي باسمهم بمركز الشركة وذلك بعد أقصى ساعة من تاريخ بدء الاجتماع، ويتعين على الشركة إخبار المساهمين عن طريق الرابط الموضح أعلاه حضوراً فعلياً.



كما حضر الاجتماع من السادة أعضاء مجلس الإدارة كل من المسادة:

1. الأستاذ/ لوي جاسم الغرافي
2. الأستاذ/ عادل العترز عادل الألاني
3. المهندس/ شريف علاء أحمد حسن الزيات
4. الأستاذ/ حسام محمد السيد
5. الأستاذة/ مها أحمد عباس
6. الأستاذ / محمد إبراهيم كامل

*رئيس الاجتماع*



الشركة القابضة المصرية الكويتية ش.م.م

*مراقب الحسابات*



جامعة الأصوات

*جامعة الأصوات*



كما حضر الاجتماع السيد الأستاذ/ وليد عبد الحليم الشريك بمؤسسة KPMG حازم حسن مراقب حسابات الشركة مفوضاً عن الأستاذ/ سامي عبد الحفيظ إبراهيم الشريك بمؤسسة KPMG حازم حسن مراقب حسابات الشركة.

هذا وقد حضر الاجتماع كل من الأستاذ/ حسام عبد العزيز طه مدير بالإدارة المركزية لحوسبة الشركات، الأستاذ/ أحمد علي محمد عبد الفتاح فاخص مالي أول بالإدارة المركزية للرقابة على القوائم المالية بالهيئة العامة للرقابة المالية، ولم يحضر ممثل الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.

وقد تولى الأستاذ/ لوي جاسم الخرافي رئيس المجلس رئاسة الاجتماع، حيث رحب سيادته بالسادة الحضور، هذا وقد رشح سيادته تعيين كل من:

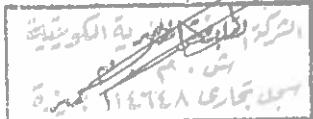
- الأستاذ / خالد الدمرداش
- الأستاذ / حازم محمود مصطفى عيد
- الأستاذ / محمد أحمد عبد الفتاح

وقد أقرت الجمعية العامة غير العادية بالإجماع هذه الترشيحات  

 وطلب السيد/ لوي جاسم الخرافي رئيس مجلس إدارة من ~~الجنة~~ مراقب الحسابات الإعلان عن صحة الإجراءات التي أتبعت في الدعوة إلى الاجتماع وبيان نتائج ذلك على السادة الحاضرين، وأعلن سيادته أنه قد قام بمراجعة إجراءات الدعوة، مؤكداً على صحة إجراءات انعقاد الجمعية العامة غير العادية للشركة القابضة المصرية الكويتية

وقد قام السيد/ مراقب الحسابات بإثبات أن عدد أسهم رأس المال الشركة المصدر والمدفوع 1,126,885,287 سهم (فقط واحد مليار، ومائة وستة وعشرون مليون، وثمانمائة وخمسة وثمانون ألف، ومائتان وسبعة وثمانون سهم)، وبعد استبعاد رصيد أسهم الخزينة بتاريخ الجمعية العامة العادية والبالغ 565000 سهم (فقط خمسمائة وخمسة وستون ألف سهم) يصل عدد الأسهم التي لها حق حضور اجتماع الجمعية العامة العادية إلى 1,126,320,287 سهم (فقط واحد مليار، ومائة وستة وعشرون مليون، وثلاثمائة وعشرون ألف، ومائتان وسبعة وثمانون سهم) وأن عدد الأسهم الحاضرة والمشاركة بالاجتماع والتي تمكنت من إثبات حضورها عن طريق استخدام وسائل الاتصال الحديثة المسنوعة والمرئية عبر الرابط المخصص لذلك قد بلغت عدد 598,424,657 سهم (فقط خمسمائة وثمانية وتسعون مليون وأربعمائة وعشرون ألف وستمائة وسبعة وخمسون سهم)، وبذلك يكون الاجتماع صحيحاً طبقاً لأحكام القانون والنظام الأساسي للشركة.

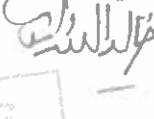
**رئيس الاجتماع**



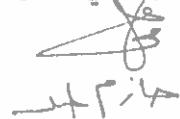
**مراقب الحسابات**



**أمين الصندوق**



**جامعي الأصوات**



الشركة القابضة المصرية الكويتية ش.م.م

وبدأت الجمعية في مناقشة جدول الأعمال على النحو التالي:

**البند الأول: الموافقة على إعادة تعديل مواد النظام الأساسي للشركة، المادة (21) بإضافة نظام التصويت التراكمي، وضمان تمثيل حد أدنى من نسبة رأس المال في عضوية مجلس الإدارة، و المواد (23)، (24) بشأن بعض الضوابط الخاصة بمجلس إدارة الشركة، والمادة (26) بشأن انعقاد مجلس الإدارة بواسطة تقنيات الاتصال الحديثة، والمادة (40) بشأن جواز أن يكون الوكيل من المساهم ليس مساهمًا وجواز توكيل أمناء الحفظ، في ضوء صدور حكم المحكمة الاقتصادية الصادر في الدعوى رقم 936 لسنة 111 قضائية اقتصادي القاهرة ، وكذا تعديل المادة (41) من النظام الأساسي للشركة بشأن الضوابط الخاصة بأسهم الشركة المقيدة في أحد البورصات الأجنبية ، والمادة (47) والمادة (61) من النظام الأساسي للشركة .**

و قبل بداية التصويت على جدول الأعمال، أوضح الأستاذ/ لؤي الخرافي رئيس مجلس الإدارة ورئيس الجمعية أن الشركة لم تلتقي أية أسئلة أو استفسارات تتعلق بجدول أعمال الجمعية، وطلب سيادته من الأستاذ/ خالد العبدالله المستشار القانوني للشركة استعراض الموضوعات المعروضة على الجمعية وشعب عرضها.

وقد أوضح الأستاذ/ خالد العبدالله أنهم سبق للجمعية العامة غير العادية للشركة المنعقدة في 2018/12/17 - في ضوء التغيرات الصادرة بموجب القانون رقم 4 لسنة 2018 وقيام الهيئة العامة للرقابة المالية بتعديل قوانين وشروط الأوراق المالية المقيدة بالبورصة، والزام الشركات المقيدة بتوفيق أوضاعها في ٢٠١٩/٣/٣١ - أن قامت الشركة بتعديل المادة (21) من النظام الأساسي للشركة وخاصة بإجراء انتخابات مجلس الإدارة بنظام التصويت التراكمي، مع ضمان تمثيل حد أدنى من نسبة رأس المال في عضوية مجلس الإدارة بما لا يجاوز مقعداً بمجلس الإدارة لكل 10 % من أسهم الشركة على ألا يخل ذلك بحق المساهمين في الترشح لعضوية مجلس الإدارة، وتعديل المادة (23) والمتمثلة في ضرورة إخطار الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة إذا نقص عدد أعضاء المجلس عن ثلاثة لتتولى الهيئة دعوة الجمعية العامة للشركة لاستكمال نصاب المجلس إلى الحد الأدنى المقرر قانوناً على الأقل، وكذا تعديل المادة (24) بشأن خلو منصب رئيس المجلس وأنه في حالة خلو منصب رئيس مجلس الإدارة يتولى أكبر الأعضاء سناً من الأعضاء المتبقين الدعوة للجمعية العامة، كما يتولى رئاسة الجمعية العامة ما لم تنتخب رئيساً للاجتماع، ويجوز لثلاثة أعضاء المجلس أن يتقدموا بطلب كتابي لرئيس المجلس لعقد اجتماع له فإذا تخلف رئيس المجلس عن دعوته في خلال 10 أيام من تاريخ تقديم الطلب كان لهم دعوة المجلس إلى اجتماع تخطر به الهيئة وفي جميع الأحوال لا يكون اجتماع المجلس صحيحاً إلا إذا حضره أغلبية أعضائه، وتعديل المادة (26) من النظام الأساسي من جواز عقد الاجتماع خارج مركز الشركة بواسطة تقنيات الاتصال الحديثة ومنها التوقيع الإلكتروني أو من خلال أي نظام آخر تعتمده الهيئة.

رئيس الاجتماع

مراقب العسابات

أمين المر

عامي الأصوات

الشركة القابضة الكبيرة الكويتية ش.م.م

C.R. # 114648 - 14, Hassan Mohamed El Razzaz St.,  
Agouza, Giza, Egypt

Tel.: +202 3336 3300 - Fax: +202 3335 8939

س.ت. ١١٦٦٨ - ١٤ حيزة - ١٤ شارع حسن محمد الرزا

(نوازل سابقات) - العجوزة - الجيزة - مصر

ت: ٢٢٢٢٣٠٠ - فاكس: ٢٢٢٥٨٨٩٩ - م: ٢٢٢٥٨٨٩٩

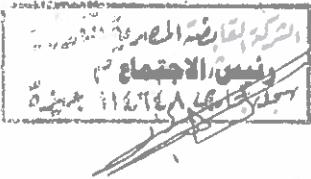
وتعديل المادة (40) من أنه لا يجوز للمساهم - من غير أعضاء مجلس الإدارة - أن ينفي عنه أحد أعضاء مجلس الإدارة، ومع ذلك يجوز لأعضاء مجلس الإدارة أن ينفيوا بعضهم في حضور الجمعية العامة مع مراعاة نصاب مجلس الإدارة المقرر حضوره لصحة اجتماع الجمعية العامة، ويعتبر حضورولي الطبيعي أو الوصي وممثل الشخص الاعتباري حضوراً للأصول، وحذف الاشتراط الخاص بضرورة ألا يكون الوكيل عن المساهم الطبيعي مساهماً.

وحيث أن أحد المساهمين أقام الدعوى رقم 936 لسنة 11 قضائية اقتصادي القاهرة بطلب بطلان الجمعية العامة غير العادلة المنعقدة في 17/12/2018، وقد صدر حكم محكمة استئناف القاهرة في الدعوى المشار إليها بتاريخ 29/8/2022 ببطلان انعقاد الجمعية وبطلان ما ترتب عليها من آثار، وذلك بعد أن قامت المحكمة باستبعاد أحدهم أحد المساهمين حاضري الاجتماع، ومن ثم أصبح نصاب الحضور غير متوفراً، ومن ثم قضت بهذا البطلان.

وقد تم عرض الحكم المشار إليه على مجلس إدارة الشركة، الذي قرر دعوة الجمعية العامة غير العادلة للشركة لإعادة تعديل المواد السابق تعديلها والتي قضي ببطلان الجمعية العامة غير العادلة التي وافقت على التعديل للأسباب السابق إيرادها، فضلاً عن تعديل المواد أرقام (41، 47، 61)، حيث تتناول المادة (41) تنظيم حضور المساهمين الذين يرغبون في حضور الجمعية العامة وعليهم أن يثبتوا أنهم أودعوا أسهمهم في مكتب الشركة أو في أحدى الشركات المالية المرخص له بذلك من الهيئة العامة لسوق المال قبل تاريخ الجمعية بثلاثة أيام كاملة على الأقل، ولا يجوز قيد أي نقل لملكية الأسهم في سجل الشركة من تاريخ نشر الدعوة للجتماع إلى انتضاض الجمعية العامة.

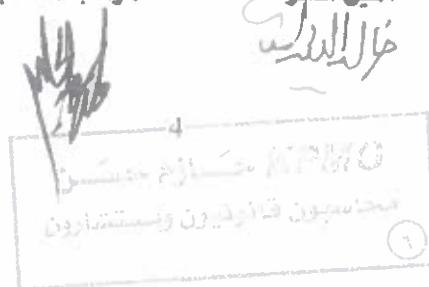
وحيث أن مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية قد أصدر القرار رقم (60) لسنة 2022 بتاريخ 16/3/2022 بتعديل قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (11) لسنة 2014 بشأن قواعد قيد وشطب الأوراق المالية ببورصة مصرية، والذي تناول بالتنظيم كيفية حضور المساهمين المقيدة أسهمهم في بورصة أجنبية، والمعروض على الجمعية العامة غير العادلة تعديل المادة (41) بإضافة الفقرة الخاصة باسم الشركة المقيدة في أحد البورصات الأجنبية، والتي تنص على: " وبالنسبة لأسهم الشركة المقيدة في أحد البورصات الأجنبية، فعلى شركة الإيداع والقيد المركزي للأوراق المالية بجمهورية مصر العربية وبناء على طلب الشركة مخاطبة شركة المقاصة الأجنبية - شريطة خضوعها لرقابة وإشراف جهة رقابية مماثلة للهيئة العامة للرقابة المالية - لموافاتها بياناً باسم المساهمين الذين قاموا بتجميد أسهمهم لديها بغرض حضور الجمعية العامة للشركة وعدد الأسهم المجمدة لكل منهم .

وكذلك تعديل المادة (47) الخاصة بنصاب حضور الجمعية العامة العادلة وتعديلها من 50% ليصبح اجتماع الجمعية العامة العادلة صحيحاً بحضور 40% من القيمة الإسمية لرأس مال الشركة، فإذا لم يتتوفر الحد الأدنى في الاجتماع الأول وجوب دعوة الجمعية العامة إلى اجتماع ثان يعقد خلال الثلاثين يوماً التالية للجتماع الأول.



الشركة القابضة المصرية الكويتية ش.م.م

مراقب الحسابات



أمين الصدر  
Chairman

جامي الأصوات

Chairman

وكذلك تعديل المادة (61) من النظام الأساسي والخاصة بالفصل في المنازعات الناشئة بين المساهمين والشركة والمعاملين معها عن طريق التحكيم طبقاً للمواد 52: 61 من القانون 95 لسنة 1992، ويكون الطعن في الأحكام التي تصدرها هيئة التحكيم أمام محكمة الاستئناف المختصة، وفي جميع الأحوال تكون أحكام هيئة التحكيم نهائية ونافذة ما لم تقرر محكمة الطعن وقف تنفيذها ولا يخل كما تقدم بالمادة (10) من القانون رقم 95 لسنة 1992، وذلك في ضوء حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية التحكيم الإجباري وسقوط المواد 53: 61 من القانون 95 لسنة 1992، واستبدالها بمادة جديدة على النحو الوارد بنموذج النظام الأساسي المطبق بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة والصادر به قرار مجلس الوزراء، والتي تنص على ما يلي:

"مع عدم الالتزام بحقوق المساهمين المقررة قانوناً، لا يجوز رفع المنازعات التي تمس المصلحة العامة والمشتركة للشركة ضد مجلس الإدارة أو ضد واحد أو أكثر من أعضائه إلا باسم مجموع المساهمين بمقتضى قرار من الجمعية العامة."

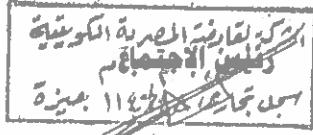
وعلى كل مساهم يريد إثارة نزاع من هذا القبيل أن يخطر بذلك مجلس الإدارة قبل انعقاد الجمعية العامة التالية بشهر على الأقل، ويجب على المجلس أن يدرج هذااقتراح في جدول أعمال الجمعية".

وقد دارت مناقشات من السادة أعضاء الجمعية العامة حول التعديلات المعروضة، وتم الرد على كافة الاستفسارات، وقد بلغت نسبة الموافقة على البند 99.919 % من الأسهم الحاضرة والممثلة في الاجتماع، في حين بلغ عدد الأسهم المعرضة 485,100 سهم بنسبة 0.081 % من إجمالي عدد الأسهم المشاركة والحاضرة الاجتماع والتي تمثل في عدد 1,100 سهم للمساهم / محمد عرفة شعبان متولى ، وعدد 484,000 سهم للمساهم / محمد عبد الرحمن أبو العنين، وبعد ذلك أصدرت الجمعية العامة القرار التالي:

**القرار الأول: الموافقة بنسبة 99,919% من عدد الأسهم الحاضرة والممثلة في الاجتماع على تعديل المواد (21)، (23)، (24)، (40)، (41)، (42)، (43)، (44)، (45)، (46)، (47) من النظام الأساسي للشركة، وذلك على النحو التالي:**

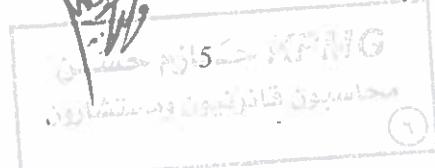
#### المادة (21) قبل التعديل

يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة تألف من ثلاثة عشر عضواً على الأقل وتسعة عشر عضواً على الأكثر تعينهم الجمعية العامة، ويشترط في كل منهم أن يكون مالكاً لعدد من أسهم الشركة لا تقل قيمتها عن ربع مليون دولار أمريكي، ويراعى أن يمثل مالكو الأسهم بعدد من الأعضاء يتناسب مع نسبة نصيبيهم في رأس المال، ويجوزضم عضويين أو أكثر من ذوي الخبرة مما لا يتواافق بشأنهم نصاب ملكية الأسهم.



الشركة القابضة المصرية الكويتية ش.م.م

مراقب الحسابات



أمين الصدر  
كليل الدين

جامعي الأصوات

حازم مطر

المادة (21) بعد التعديل

يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مولف من ثلاثة عشر عضواً على الأقل وتسعة عشر عضواً على الأكثر تعينهم الجمعية العامة، ويشترط في كل منهم أن يكون مالكاً لعدد من أسهم الشركة لا تقل قيمتها عن ربع مليون دولار أمريكي، ويتم ذلك عن طريق الانتخاب بنظام التصويت التراكمي، مع ضمان تمثيل حد أدنى من نسبة رأس المال في عضوية مجلس الإدارة بما لا يجاوز مقدعاً بمجلس الإدارة لكل 10% من أسهم الشركة، على الألا يخل ذلك بحق المساهمين في الترشح لعضوية مجلس الإدارة، ويجوز ضم عضوين أو أكثر من ذوي الخبرة مما لا يتوافر بشأنهم نصاب ملكية الأسهم.

المادة (23) قبل التعديل

مع مراعاة أحكام المادتين 244، 245 من اللائحة التنفيذية للقانون 159 لسنة 1981 لمجلس الإدارة – إذا لم يكن هناك أعضاء يطعنون محل العضو الأصلي - أن يعين أعضاء في المراكز التي تخلو أثناء السنة ويجب عليه إجراء هذا التعيين إذا نقص عدد أعضائه عن ثلاثة أعضاء .  
ويباشر الأعضاء المعينون على الوجه المبين في الفقرة السابقة العمل في الحال إلى أن ينعقد أول اجتماع للجمعية العامة والتي تقرر تعيينهم أو تعيين آخرين بدلاً منهم.

المادة (23) بعد التعديل

المجلس الإداري - إذا لم يكن هناك أعضاء يحلون محل العضو الأصلي - أن يعين أعضاء في المراكز التي تخلو أثناء السنة، ويباشر الأعضاء المعينون العمل في الحال إلى أن تتعقد الجمعية العامة والتي تقرر تعينهم أو تعين آخرين بدلاً منهم.

وفي حالة خلو منصب أكثر من ثلث أعضاء مجلس الادارة، وجب على من تبقى من أعضاء المجلس دعوة الجمعية العامة للانعقاد فوراً لتنتخب من يحل محلهم على أن يكون تاريخ انعقاد الجمعية العادية في موعد لا يجاوز ثلاثين يوماً.

وإذا نقص عدد أعضاء مجلس الإدارة بسبب الوفاة أو الاستقالة عن ثلاثة أعضاء، فلا تصح جماعات المجلس أو قراراته، ويجب على الأعضاء الباقين أو مدير عام الشركة أو مراقب الحسابات أن يخطر الجهة الإدارية خلال ثلاثة أيام عمل على الأكثر من تاريخ نقص عدد الأعضاء عن الحد الأدنى ودعوة الجمعية العامة للانعقاد، والنظر في تعين خلف لمن انتهت عضويته من الأعضاء، على أن يكون تاريخ انعقاد الجمعية العامة العادي في موعد لا يجاوز ثلاثة أيام.

وإذا لم يتم دعوة الجهة المذكورة فيجوز للجهة الإدارية الدعوة لعقدها.

المادة (24) قبل التعديل

مع مراعاة حكم المادتين 244 و 245 من اللائحة التنفيذية للقانون 159 لسنة 1981 يعين المجلس من بين أعضائه رئيساً ونائلاً، يحل محله أثناء غيابه، وفي حالة غياب الرئيس ونائبه يعين المجلس



المادة (24) بعد التعديل

مع مراعاة أحكام المادتين 244، 245 من اللائحة التنفيذية لقانون 159 لسنة 1981 يعين المجلس من بين أعضائه رئيساً، ويجوز تعيين نائب للرئيس يحل محله أثناء غيابه، وفي حالة غياب الرئيس ونائبه يعين المجلس العضو الذي يقوم بأعمال الرئاسة مؤقتاً

مراقب العيادات

أمين

جامعة الأصوات

- 47 -

### المادة (26) قبل التعديل

يعقد مجلس الإدارة جلساته في مركز الشركة كلما دعت مصلحتها إلى انعقاده بناء على دعوة الرئيس أو بناء على طلب ثلث أعضائه، ويجب أن يجتمع مجلس الإدارة (أربع) مرات على الأقل خلال السنة المالية الواحدة، ويجوز أيضاً أن ينعقد المجلس خارج مركز الشركة أيضاً بشرط أن يكون جميع أعضائه حاضرين أو ممثلين في الاجتماع.

### المادة (26) بعد التعديل

يعقد مجلس الإدارة جلساته في مركز الشركة كلما دعت مصلحتها إلى انعقاده بدعوة من رئيسه أو من أغلبية أعضائه في حالة خلو منصب الرئيس، ويجب أن يجتمع مجلس الإدارة (أربع) مرات على الأقل خلال السنة المالية الواحدة.

ويجوز لثلاث أعضاء المجلس أن يتقدموا بطلب كتابي لرئيس المجلس لعقد اجتماع له، فإذا تخلف رئيس المجلس عن دعوته في خلال 10 أيام من تاريخ تقديم الطلب، كان لهم دعوة المجلس إلى اجتماع تخطر به الهيئة، وفي جميع الأحوال لا يكون اجتماع المجلس صحيحاً إلا إذا حضره أغلبية أعضائه.

ويجوز عقد الاجتماع خارج مركز الشركة بواسطة تقنيات الاتصال الحديثة.

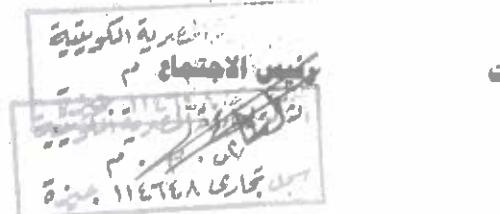
### المادة (40) قبل التعديل

لكل مساهم الحق في حضور الجمعية العامة للمساهمين بطريق الأصالة أو الإنابة، ولا يجوز للمساهم من غير أعضاء مجلس الإدارة أن ينوب عنه أحد أعضاء مجلس الإدارة في حضور الجمعية العامة.

ويشترط لصحة النيلات تكون ثابته في توقيع كتابي وأن يكون الوكيل مساهماً، ولا يجوز للمساهم أن يمثل في اجتماع الجمعية العامة للشركة عن طريق الوكالة عدداً من الأصوات يجاوز 10% من مجموع الأسهم من رأس المال الشركة وبما لا يجاوز 20% من الأسهم الممثلة في الاجتماع.

يجب أن يكون مجلس إدارة ممثل في الجمعية العامة بما لا يقل عن العدد الواجب توافره لصحة انعقاد جلسته وظائف غير الأحوال التي ينقص فيها عدد أعضاء مجلس الإدارة عن ذلك ولا يجوز تخلف أعضاء مجلس الإدارة عن حضور الاجتماع بغير عذر مقبول.

وفي جميع الأحوال لا يبطل الاجتماع إذا حضره ثلاثة من أعضاء مجلس الإدارة على الأقل يكون من بينهم رئيس مجلس الإدارة أو نائبه أو أحد الأعضاء المنتدبين للإدارة، وذلك إذا توافر للاجتماع الشروط الأخرى التي يتطلبها القانون واللائحة التنفيذية له.



الشركة القابضة المصرية الكويتية ش.م.م

C.R. # 114648 - 14, Hassan Mohamed El Razzaz St.,  
Aguouza, Giza, Egypt

Tel.: +202 3336 3300 - Fax: +202 3335 8989

س.ت: ١٤٢٦٤٨ - ١٤ شارع حسن محمد الرزاز

(نواحى سابتان) - العجوزة - الجيزة - مصر

ت: ٢٢٢٦٢٢٠٠ - فاكس: ٢٠٢ ٣٣٣٦٩٩٩٩



جامي الأصوات  
١٤٢٨/٣/٢٠٢٢

### المادة (40) بعد التعديل

يكون حضور المساهمين للجمعية العامة بالأصل أو النيابة، ويشترط لصحة الإنابة أن تكون ثانية بموجب توكيل أو تفويض كتابي، ولا يجوز للمساهم أن يمثل في اجتماع الجمعية العامة للشركة عن طريق الوكالة عدداً من الأصوات يجاوز 10 % من مجموع الأسهم الإسمية من رأس مال الشركة وبما لا يجاوز 20 % من الأسهم الممثلة في الاجتماع.

ولا يجوز للمساهم - من غير أعضاء مجلس الإدارة - أن ينوب عنه أحد أعضاء مجلس الإدارة، ومع ذلك يجوز لأعضاء مجلس الإدارة أن ينوبوا بعضهم في حضور الجمعية العامة مع مراعاة نصاب مجلس الإدارة المقرر حضوره لصحة اجتماع الجمعية العامة، ويعتبر حضور الولي الطبيعي أو الوصي وممثل الشخص الاعتباري حضوراً للأصول.

ويجوز أن يكون التوكيل أو التفويض المشار إليهما في الفقرة السابقة لحضور اجتماع واحد أو أكثر من اجتماع الجمعية العامة، ومع ذلك يكون التوكيل أو التفويض الصادر لحضور اجتماع معين صالح لحضور الاجتماع الذي يؤجل إليه لعدم تكامل النصاب.

كما يجوز أن يكون النائب أحد أمناء الحفظ أو المالك المسجلين وفقاً لأحكام قانون الإيداع والقيد المركزي للأوراق المالية.

### المادة (41) قبل التعديل

يجب على المساهمين الذين يرغبون في حضور الجمعية العامة أن يثبتوا أنهم أودعوا أسهمهم في مركز الشركة أو في أحد الشركات المالية المرخص له بذلك من الهيئة العامة لسوق المال قبل انعقاد الجمعية بثلاثة أيام كاملة على الأقل.

ولايجوز قيد أي نقل لملكية الأسهم في سجل الشركة من تاريخ نشر الدعوة للإجتماع إلى انفلاط الجمعية العامة.

### المادة (41) بعد التعديل

يجب على المساهمين الذين يرغبون في حضور الجمعية العامة أن يثبتوا أنهم أودعوا أسهمهم في مركز الشركة أو في أحد البنوك المعتمدة قبل انعقاد الجمعية بثلاثة أيام كاملة على الأقل، ولایجوز قيد أي نقل لملكية الأسهم في سجل الشركة من تاريخ نشر الدعوة للإجتماع إلى انفلاط الجمعية العامة.

ويجب على المساهمين الذين يرغبون في حضور اجتماع الجمعية العامة أن يثبتوا أنهم أودعوا في مركز الشركة صنف حساب معتمداً صادرًا من إحدى شركات سجلات الأوراق المالية قبل انعقاد الجمعية بثلاثة أيام كاملة على الأقل، وأن يرفقوا مع هذا الكشف شهادة من شركة إدارة سجلات الأوراق المالية ببيان هذا الرصيد من الأسهم لحين انفلاط الجمعية.

بالنسبة لأسهم الشركة المقيدة في أحد البورصات الأجنبية، فعلى شركة الإيداع والقيد المركزي للأوراق المالية في جمهورية مصر العربية - وبناء على طلب الشركة مخاطبة شركة المقاصلة الأجنبية شريطة خصوتها لرقابة وإشراف جهة رقابية ممثلة للهيئة العامة للرقابة المالية - لموافاتها ببيان باسماء المساهمين الذين قاموا بتجميد أسهمهم لديها بغرض حضور الجمعية العامة للشركة وعدد الأسهم المجمدة لكل منهم .



الشركة القابضة للإسكندرية الكويتية

مراقب العصابات

أمين السر

جامعة الأصوات

محمد حامد



### المادة (47) قبل التعديل

لا يكون اجتماع الجمعية العامة العادية صحيحاً إلا إذا حضره مساهمون يمثلون 50% من القيمة الإسمية لرأس مال الشركة، فإذا لم يتوافر الحد الأدنى في الاجتماع الأول وجب دعوة الجمعية العامة إلى اجتماع ثان يعقد خلال الثلاثين يوماً التالية للاجتماع الأول.  
ويجوز الالتفاء بالدعوة للاجتماع الأول إذا حدد فيها موعد الاجتماع الثاني ويعتبر الاجتماع الثاني صحيحاً أياً كان عدد الأسهم الممثلة فيه.

### المادة (47) بعد التعديل

لا يكون اجتماع الجمعية العامة العادية صحيحاً إلا إذا حضره مساهمون يمثلون 40% من القيمة الإسمية لرأس مال الشركة، فإذا لم يتوافر الحد الأدنى في الاجتماع الأول وجب دعوة الجمعية العامة إلى اجتماع ثان يعقد خلال الثلاثين يوماً التالية للاجتماع الأول.  
ويجوز الالتفاء بالدعوة للاجتماع الأول إذا حدد فيها موعد الاجتماع الثاني ويعتبر الاجتماع الثاني صحيحاً أياً كان عدد الأسهم الممثلة فيه.

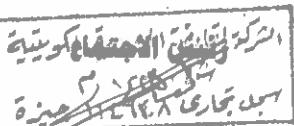
### المادة (61) قبل التعديل

يتم الفصل في المنازعات بين المساهمين والشركة والمعاملين معها عن طريق التحكيم طبقاً للمواد 61: 52 من القانون 95 لسنة 1992، ويكون الطعن في الأحكام التي تصدرها هيئة التحكيم أمام محكمة الاستئناف المختصة، وفي جميع الأحوال تكون أحكام هيئات التحكيم نهائية ونافذة ما لم تقرر محكمة الطعن وقف تنفيذها.  
ولا يخل كل مما ينتهي به المدة (10) من القانون رقم 95 لسنة 1992.

### المادة (61) بعد التعديل

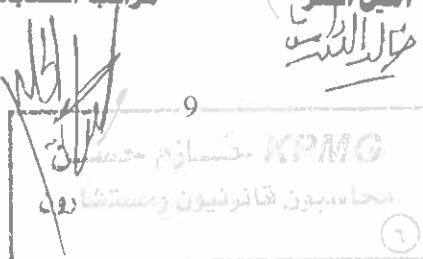
مع عدم الإخلال بحقوق المساهمين المقررة قانوناً، لا يجوز رفع المنازعات التي تمس المصلحة العامة والشخصية للشركة ضد مجلس الإدارة أو ضد واحد أو أكثر من أعضائه إلا باسم مجموع المساهمين ويمقتص قرار من الجمعية العامة.  
وعلى كل من يثير إثارة نزاع من هذا القبيل أن يخطر بذلك مجلس الإدارة قبل انعقاد الجمعية العامة التالية بشهر على الأقل، ويجب على المجلس أن يدرج هذا الاقتراح في جدول أعمال الجمعية.

هذا وقد فوضت الجمعية العامة غير العادية كل من الأساندة/ خالد محمد الدمرداش، إسلام أحمد صفوت، أحمد علي عبد الحميد، أحمد محمد عبد الرحيم، أحمد صلاح صوفي منفردين في اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لاعتماد وتوثيق محضر اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة من الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.



الشركة القابضة المصرية الكويتية ش.م.م

مراقب العسابات



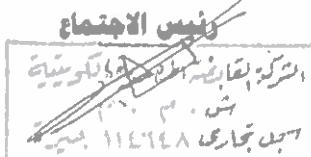
جامي الأصوات



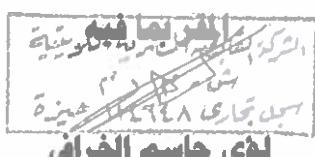
## ناتج محضر الجمعية العامة غير العادية للشركة القابضة المصرية الكويتية المنعقدة في 30/3/2023

وفي إتخاذ كافة الإجراءات الالزامية لتعديل النظام الأساسي للشركة أمام كافة الجهات الحكومية أو غيرها ويشمل ذلك التوقيع نيابة عن الشركة على عقد تعديل مواد النظام الأساسي للشركة ومكاتب الشهر العقاري والتوثيق ومصلحة التسجيل التجاري وأى جهة أخرى حكومية أو غيرها يستلزم التوقيع أمامها لإتمام التعديل، والنشر بصحيفة الاستثمار وتنفيذ قرارات الجمعية العامة غير العادية واستيفاء المستندات الالزامية في هذا الشأن.

وحيث لم تكن هناك ثمة موضوعات أخرى معروضة على الجمعية العامة غير العادية للشركة، فقد أنهت الجمعية العامة أعمالها في تمام الساعة الثانية والنصف من بعد ظهر ذات اليوم.



أقر أنا/ لؤي جاسم الخراشي بصريني رئيس مجلس الإدارة ورئيس الاجتماع بأنني مسئول مسؤولية قانونية كاملة عن مصداق ما ورد في المحضر من بيانات ووقائع وإجراءات انعقاد وذلك في مواجهة الغير والمهتممين والهيئات العامة للاستثمار والمناطق الحرة.



لؤي جاسم الخراشي

رئيس مجلس الإدارة



قطاع الشئون القانونية  
Legal Affairs Sector  
الادارة المركزية لشئون التأسيس والشركات

أقر أنا / **أحمد عبد الله** بصفتي  
لـ**الجمعية العامة لشركة العادفة المصرية الكوربوريشن**  
إجتماع (الجمعية العامة) لـ**العادفة المصرية الكوربوريشن**  
المنعقد بتاريخ ٢٠٢٣/٢/٢٠ عدد صفحات المقرر (١٠) صفحة - عدد النسخ (١) نسخة، وذلك تحت مسؤوليتي  
ودون أدنى مسؤولية على الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة وبانتي مفوض في تسليم واستلام المقرر.  
وذلك بعد سداد الرسم المقرر وقدره (١٩١٥) بموجب إيصال رقم (٦٧٩٤)  
والقدم للهيئة بتاريخ ٢٠٢٣/٥/١١ بتاريخ ٢٠٢٣/٥/١١  
توقيع مقدم الطلب  
**أحمد عبد الله**

"دون إخلال بحقوق المساهمين أو الشركاء في الشركة، فقد تم التصديق على هذا المعرض في حدود السلطة المقررة للهيئة بنص قانون شركات المساعدة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم 159 لسنة 1981، وفي ضوء ما قدمنه الشركة من مستندات وبيانات من الناحية الإجرائية فقط دون اللجوء إلى محتوى المعرض أو ضمنون ما ورد فيه من قرارات، دون أذن مسؤولية على الهيئة في مواجهة المساهمين أو الشركاء في الشركة أو الغير عن مضمون ما ورد في المعرض من قرارات أو إجراءات أو بيانات".



مدير الادارة

المجامی

35112  
C.R.1010